جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

بيان صحفي بشأن نتائج

مؤشر مدركات الفساد 2023

الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

30 يناير 2024

"أن الفساد في نظام العدالة يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في إدارة وتطبيق العدالة، و يردع الأفراد الشرفاء عن الإبلاغ عن الجرائم - لأنهم يشعرون أن العدالة لن تتحقق - بينما يثنيهم أيضًا عن دخول المناصب العامة والخدمة المدنية ".

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

مقدمة

بعد مرور عشرين عاما على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا يزال التقدم المحرز في مكافحة الفساد محدودا. ولا تزال أكثر من ثلثي البلدان التي يغطيها مؤشر أسعار المستهلكين تسجل أقل من 50 من أصل 100. وفي حين حققت 28 دولة تقدما كبيرا على مدى العقد الماضي، تراجعت 35 دولة أخرى.

منذ عام 2018، قامت 9 دول فقط بتحسين درجاتها على مؤشر أسعار المستهلك بشكل ملحوظ، بما في ذلك أنغولا (33)، وأرمينيا (47)، وجمهورية الدومينيكان (35)، والكويت (46)، وجزر المالديف (39)، ومولدوفا (42)، ونيبال (35)، وأوزبكستان (33) وفيتنام (41).
ومع ذلك، فقد طورت بعض هذه البلدان قضايا خطيرة في السنوات الأخيرة، مثل زيادة الاستبداد وتقلص الحيز المدني، وهو ما قد يؤدي بالفعل إلى إضعاف سيطرتها على الفساد وتقويض التقدم الذي أحرزته.

ويُظهر مؤشر مدركات الفساد (CPI) الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية أن معظم البلدان لم تحقق سوى تقدم ضئيل أو معدوم في معالجة الفساد في القطاع العام منذ أكثر من عقد من الزمن. علاوة على ذلك، فإن أكثر من ثلثي البلدان تحصل على أقل من 50 من أصل 100، وهو ما يشير بقوة إلى مشاكل فساد خطيرة، وتفشل الحكومات إلى حد كبير في وقف الفساد إذ يعيش أكثر من 80% من سكان العالم في بلدان تقل درجات مؤشر أسعار المستهلك فيها عن المتوسط العالمي البالغ 43 درجة.

قال فرانسوا فاليريان: ، رئيس منظمة الشفافية الدولية:

"وسيستمر الفساد في الازدهار حتى تتمكن أنظمة العدالة من معاقبة مرتكبي المخالفات وإخضاع الحكومات للرقابة. وعندما يتم شراء العدالة أو التدخل فيها سياسيا، فإن الشعب هو الذي يعاني، وينبغي للقادة أن يستثمروا بشكل كامل ويضمنوا استقلالية المؤسسات التي تدعم القانون وتتصدى للفساد، لقد حان الوقت لوضع حد للإفلات من العقاب على الفساد"

قال دانيال إريكسون، الرئيس التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية:

"ويؤدي الفساد إلى تفاقم الظلم الاجتماعي ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفا. وفي العديد من البلدان، لا تزال العقبات التي تعترض تحقيق العدالة لضحايا الفساد قائمة. لقد حان الوقت لكسر الحواجز وضمان قدرة الناس على الوصول إلى العدالة بشكل فعال. يستحق الجميع أنظمة قانونية عادلة وشاملة حيث يتم سماع أصوات الضحايا في كل مرحلة. وأي شيء آخر يعتبر إهانة للعدالة"

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

منذ عام 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد" سنويا، ويصنف مؤشر عام 2023 درجات ومراتب 180 دولة استنادا الى مدى فساد القطاع العام في البلد وذلك حسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال.

تغطي بيانات مصادر المؤشر على جوانب الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر والذي ينطوي تحديدا على فساد المسئولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وقدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتعزيز النزاهة في القطاع العام؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

ماذا يقيس المؤشر؟

يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، ويشمل ما يلي:

- الرشوة.
- استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.
- استغلال المسئولين للمناصب العامة لتحقيق منافع خاصة.
- الواسطة والمحسوبية.
- الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة.
- قدرة الحكومة على ضبط الفساد وفرض آليات النزاهة في القطاع العام.
- مدى وجود ملاحقات جنائية فاعلة للمسؤولين الفاسدين.
- الروتين العقيم والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
- مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات.
- مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات والصحفيين والمحققين.
- مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمجتمع المدني.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب لمصالح الشخصية والنفوذ.

وفي المقابل لا يغطي مؤشر مدركات الفساد العالمي الجوانب التالية:

- تصورات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد (حيث يقيس فقط تصورات الخبراء ورجال الأعمال التنفيذيين).
- التدفقات المالية غير المشروعة.
- أدوار ميّسرو الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، إلخ).
- غسيل الأموال
- فساد القطاع الخاص.

المنهجية العلمية:

- يجمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر مختلفة تعكس مدركات مستوى الفساد في القطاع العام من منظور العاملين في قطاع الاعمال وخبراء في شئون البلدان المعنية.
- يستخدم المؤشر بيانات من 13 مصدرا خارجيا لما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات المخاطر والاستثمارات الخاصة ومراكز الأبحاث وغيرها، وتعكس النتائج آراء الخبراء ورجال الأعمال.
- يشكل مؤشر مدركات الفساد مؤشرا مركبا يعتمد على ما لا يقل عن ثلاثة مصادر لاحتساب درجة كل بلد، أي أنه حتى يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدى لتقييم ذلك البلد.
- لابد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير التالية:
  - يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.
  - يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.
    أن تجري المؤسسة الدولية هذا التقييم مرة كل سنتين على الأقل
  - يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.

- يستخدم المؤشر مقياسا من صفر (الأكثر فسادً) إلى 100(الأكثر نزاهة).

- تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية، كما تخضع منهجية مؤشر مدركات الفساد الى التدقيق من قبل جهة مستقلة (مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية) حيث أجرى مركز الأبحاث تدقيقا مستقلا لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2017، كما جري نفس التدقيق سنة 2012 حين انطلق العمل بالمنهجية الجديدة، وقد توصلت عمليتا التدقيق الى أن المؤشر متجانس من الناحية المفاهيمية والإحصائية.

- يكشف المؤشر أنه على الرغم من الجهود المتضافرة والعديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، لا يمكننا أن نأخذ التقدم ضد الفساد كأمر مسلم به فحجم المشكلة هائل فلا يزال المتوسط العالمي دون تغيير عند درجة 43 من 100 للسنة الثانية عشرة على التوالي، في حين ان أكثر من ثلثي البلدان (122) لديها مشكلة فساد خطيرة، حيث تأتي بدرجة أقل من 50.

النتائج العامة لمؤشر ٢٠٢٣

مع حصولها على درجة (90) تظل الدنمارك في صدارة الترتيب للعام السادس على التوالي، وتتابع في الترتيب فنلندا ونيوزيلندا بشكل وثيق مع درجات (87) و (85) على التوالي:

الترتيب	الدولة	الدرجة من ١٠٠
1	الدانمارك	90
2	فنلندا	87
4	نيوزلندا	85
5	النرويج	84
7	سنغافورا	83
8	السويد - سويسرا	82
9	هولندا	79
10	المانيا - لوكسمبورج	78

في حين احتلت الصومال (11)، فنزويلا (13)، سوريا (13)، جنوب السودان (13)، واليمن (16) المراكز الأخيرة في المؤشر، و جميع تلك الدول تتأثر بالأزمات الطويلة الأمد، ومعظمها من الصراعات المسلحة.

الترتيب	الدولة	الدرجة من ١٠٠
176	اليمن	16
177	فنزويلا - جنوب السودان- سوريا	13
180	الصومال	12

• في المتوسط، تتفوق الدول الديمقراطية على الأنظمة الهجينة أو الاستبدادية في السيطرة على الفساد. تتمتع الديمقراطيات الكاملة بمتوسط درجة 73 في مؤشر أسعار المستهلك، والديمقراطيات المعيبة تحصل على درجة واحدة من 48، والأنظمة غير الديمقراطية في المتوسط 32 فقط.
• كما هو الحال في السنوات السابقة، لا تزال أوروبا الغربية هي المنطقة التي سجلت أعلى الدرجات بمتوسط (65) ، وكانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (33) ، في حين سجلت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (35) هي المناطق التي سجلت أدنى الدرجات.
• سجلت معظم البلدان في جميع المناطق باستثناء منطقة واحدة درجات أقل من (50) ، مما يشير بقوة إلى وجود مشاكل فساد خطيرة في قطاعاتها العامة

• العديد من الدول التي حازت على مراكز إيجابية متقدمة في مؤشر مدركات الفساد تشترك في السمات التالية:

- احترام سيادة القانون.
- أجهزة رقابية قوية ومستقلة تراقب أداء المؤسسات والجهات العامة.
- إعلام حر ومستقل.
- إتاحة مساحة لمؤسسات المجتمع المدني للعمل والتعبير.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد في العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(١٠٠) درجة تشير إلى نظيف جدا.

ترتيب الدول العربية	2022			التغير بالدرجة	2023 (جديد)		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة		الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
الإمارات	27	1	67	+ 1	26	1	68
قطر	31	2	58	=	40	2	58
السعودية	54	3	51	+ 1	53	3	52
الأردن	61	5	47	-1	63	4	46
الكويت	77	7	42	+ 4	63	4 مكرر	46
عمان	69	4	44	-1	70	6	43
البحرين	69	6	44	- 2	76	7	42
تونس	85	8	40	=	87	8	40
المغرب	94	9	38	=	97	9	38
الجزائر	116	10	33	+ 3	104	10	36
مصر	130	11	30	+ 5	108	11	35
جيبوتي	130	11	30	=	130	12	30
موريتانيا	140	11	30	=	130	12	30
لبنان	154	14	24	=	149	14	24
العراق	157	15	23	=	154	15	23
جزر القمر	164	17	19	+ 1	162	16	20
السودان	164	16	22	- 2	162	16	20
ليبيا	172	18	17	+ 1	170	18	18
اليمن	174	19	16	=	176	19	16
سوريا	178	20	13	=	177	20	13
الصومال	178	20	13	- 2	180	21	11

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

توصيات منظمة الشفافية الدولية وجمعية الشفافية بخصوص النتائج ٢٠٢٣

وتشير أبحاثنا وعملنا مع شركاء في أكثر من 100 دولة إلى أن الحكومات التي تسعى إلى مكافحة الفساد وتعزيز العدالة وتعزيز سيادة القانون ينبغي لها:

1.تعزيز استقلال النظام القضائي وحمايته من التدخل أمر بالغ الأهمية لعمله، تعزيز التعيينات على أساس الجدارة بدلاً من التعيينات السياسية والتأكد من أن النظام لديه موظفين مؤهلين وذو كفاءة.

2. إدخال آليات النزاهة والمراقبة، ضمان عدم إساءة استخدام وسائل الحماية الخاصة التي يحتاجها أعضاء النظام القضائي لأداء وظائفهم. ويمكن منع الانتهاكات من خلال قنوات مخصصة للإبلاغ عن المخالفات والإبلاغ، بالإضافة إلى مطالبة القضاة والمدعين العامين وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة بالكشف عن أصولهم ومصالحهم، والتأكد من أن الرواتب تتناسب مع عملهم.

3. تحسين الوصول إلى العدالة إن حماية حق الناس في الوصول لها هي خطوة أولى ضد الإفلات من العقاب والفساد، وتشمل استراتيجيات تحقيق هذا الهدف تبسيط الإجراءات المعقدة، وإتاحة العمليات القانونية للجميع، وتوسيع نطاق تعريف ضحايا الفساد ليشمل الضحايا من غير الدول، ومنح منظمات المجتمع المدني المؤهلة الحق في رفع قضايا الفساد سواء كانت جنائية أو مدنية أو إدارية – وتمثل مصالح ضحايا الفساد.

4. جعل العدالة أكثر شفافية فهو يساعد في تسليط الضوء على أداء نظام العدالة وجعله أكثر عرضة للمساءلة.

5. تعزيز التعاون داخل نظام العدالة و تبسيط أنظمة العدالة، وذلك ضمان قدرة مكوناتها المختلفة على التعاون بفعالية ، ويعد تحديد المسؤوليات الواضحة والمتكاملة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف.

6. توفير بدائل دولية في حالات الفساد الكبير عندما تكون أنظمة العدالة الوطنية معطلة. حيث يتم تنفيذ مخططات الفساد الكبرى في بلدان ذات أنظمة قضائية "غير راغبة أو غير قادرة" على إنفاذ القانون ضد الجناة، ومؤسسات العدالة في الولايات القضائية الأجنبية التي تتمتع بسيادة قانون أقوى يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال التعامل مع إجراءات الفساد الكبرى. وهذا يدعو تلك الدول الأجنبية إلى اتخاذ تدابير إجرائية رئيسية، مثل الولاية القضائية الواسعة، والحد الأدنى من الحصانات لمسؤولي الدول الأجنبية، وتمكين منظمات المجتمع المدني المؤهلة ذات المصلحة العامة لمتابعة تلك القضايا وتمثيل الضحايا، وتعريف واسع للضرر الخاضع للمحاكمة والذي يشمل نطاق واسع النطاق. وإلحاق الضرر بعدد كبير من الضحايا. هناك وسيلة أخرى لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الفساد الكبرى، وهي الدعم الدولي لمؤسسات العدالة الوطنية الضعيفة الراغبة في التحرك.

7. النظر إلى ما وراء الحدود الوطنية تتجاوز بعض أعمال الفساد الحدود الوطنية، لكن أنظمة العدالة والجهود الرامية إلى معالجة الفساد غالباً ما تكون مقيدة بالسلطات القضائية الوطنية. إن تحسين التعاون الدولي، وخاصة في المجالات المتعلقة بالقضاء على السرية المالية، ينطوي على إمكانات هائلة للمساعدة في تحديد حالات الفساد عبر الحدود وتقديمها إلى العدالة.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

الكويت في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	الدرجة من ١٠٠	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	53	35	4	4
2004	46	44	7	5
2005	47	45	7	5
2006	48	46	6	5
2007	43	60	6	5
2008	43	65	7	5
2009	41	66	8	6
2010	45	54	7	6
2011	46	54	5	5
2012	44	66	6	6
2013	43	69	7	6
2014	44	67	7	6
2015	49	55	6	5
2016	41	75	7م	6
2017	39	85	8	5
2018	41	78	8	5
2019	40	85	9	6
2020	42	78	7	5 مكرر
2021	43	73	7	5
2022	42	78	7	6
2023	46	63	4 مكرر	4

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

تحليل لأسباب ارتفاع ترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد

تحسّن ترتيب الكويت أربع درجات في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2023 (من 42 درجة إلى 46) مما ترتب عليه ارتفاع ترتيبها عالميا 14 مركزاً، من المركز (77) إلى (63)، كما تحسن ترتيب الكويت عربيا فاحتلت المركز (4 مكرر) مشاركة من المملكة الأردنية الهاشمية، في حين ارتفع ترتيبها خليجيا الى المركز الرابع لتحقق أفضل تحسن لها منذ عام 2015، المنحنى البياني يوضح درجات الكويت منذ 2003.

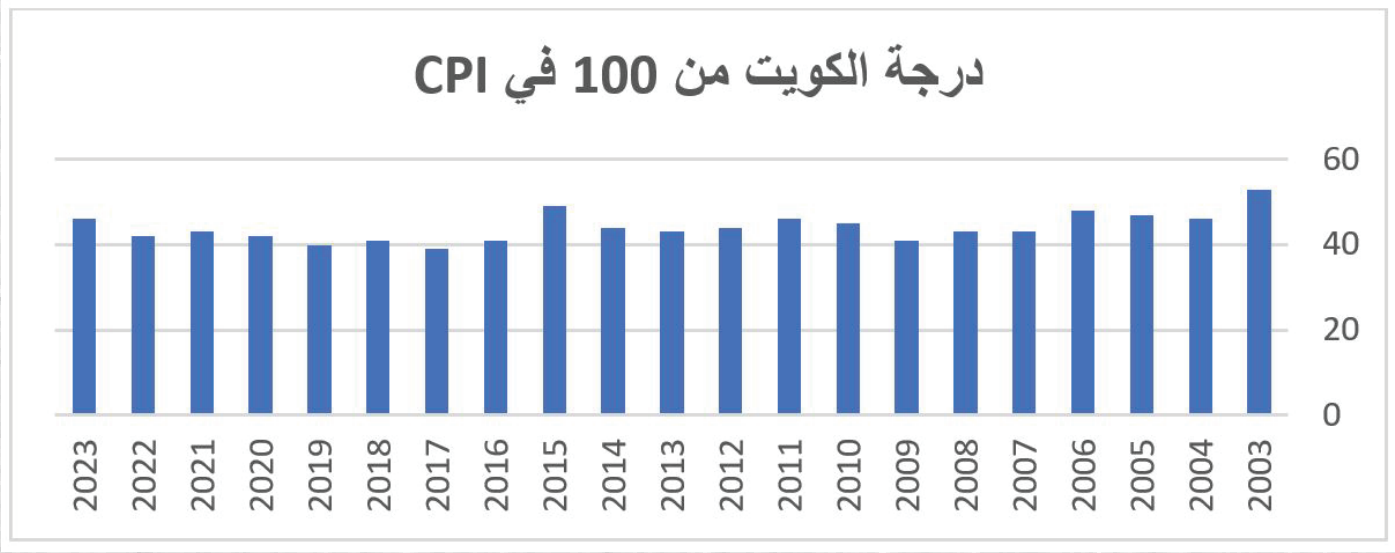

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

ثمانية مصادر ساهمت في تقييم دولة الكويت:

وبالنظر للمصادر الثمانية التي جاءت منها نتائج دولة الكويت، فقد لاحظنا ما يلي:

1.دخول مصدرين جديدين لقياس ترتيب دولة الكويت في المؤشر هما (IMD World Competitiveness Yearbook 2023 و World Justice Project Rule of Law Index Expert Survey 2023) ليصبح اجمالي المصادر (8) مصادر بدلا من (6) مصادر و هي المرة الأولي التي يقاس ترتيب دولة الكويت وفق هذا العدد. *

2. ارتفاع تقييم دولة الكويت في المصادر التالية:
Political Risk Services - International Country Risk Guide (PRS) 2022
حيث بلغت درجة الكويت 47 لعام 2023 وبارتفاع بلغ (7) درجات عن العام الماضي.
Varieties of Democracy Project - (V-Dem) 2022
كذلك ارتفاع درجة الكويت بشكل ملحوظ (12) درجة عن نتيجة العام الماضي.
World Economic Forum (WEF) Executive Opinion Survey 2023
حيث ارتفع نقيمها (3) درجات على العام الماضي.

* سعت جمعية الشفافية الكويتية منذ 2012 الى زيادة المصادر التي تقييم درجة الكويت.

و جاءت النتائج في المصادر الثمانية التي استخدمت لتقييم الكويت في المؤشر كالتالي:

المصادر الثمانية	التقييم ٪		
	2022	2023	التغيير
Political Risk Services - International Country Risk Guide (PRS) 2022	41	47	+6
World Economic Forum (WEF) Executive Opinion Survey 2023	50	53	+3
Varieties of Democracy Project - (V-Dem) 2022	44	56	+12
Economist Intelligence Unit (EIU) - Country Risk Assessment 2020	37	37	=
Global Insight (GI) - Country Risk Ratings 2019	35	35	=
Bertelsmann Foundation (BF) - Transformation Index 2022	45	45	=
IMD World Competitiveness Yearbook 2023	-	49	جديد
World Justice Project Rule of Law Index Expert Survey 2023	-	46	جديد

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

تابع (تحليل جمعية الشفافية الكويتية).

يعزى ارتفاع درجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 الى الأسباب التالية:

1) كان لمضامين النطق السامي لسمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح الأثر الكبير في التأكيد على حرص القيادة السياسية بالتمسك بالدستور و الحفاظ على حرمة المال العام و ايمانه المطلق بنزاهة القضاء ، مؤكداً في العديد من المناسبات على ضرورة حوكمة السلطات الثلاثة و عدم تدخل السلطة التنفيذية والتشريعية بالنظام الاداري للدولة والحرص على التعيين في الوظائف القيادية وفق مبدأ الكفاءة و تعزيز صلاحيات المؤسسات الرقابية وتجنبيها التأثر بالسجال السياسي أو المحسوبية.

2) صدور حكم نهائي في قضية ما يسمي صندوق الجيش، والتي شغلت الساحة المحلية منذ عام 2019، وهو أول حكم نهائي في قضايا فساد (متاجرة بالنفوذ، الاستيلاء على المال العام، شبهة غسيل أموال) يتم فيه إدانة وحبس شخصيات رفيعة المستوي وقيادات في القطاع العام.

3) عاشت دولة الكويت مرحلة غير مسبوقة من التعاون الحكومي البرلماني من أجل المضي قدمًا في الإصلاح الوطني من خلال التوافق على خارطة تشريعية هي الأولي في التاريخ البرلماني الكويتي، و قد كان باكورة هذا التعاون هو تعديل القانون رقم (14) لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية، فيما يخص البت في الطعون الانتخابية على مرسومي الحل والدعوة قبل اعلان نتيجة الانتخابات، وكذلك صدور القانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن منع تعارض المصالح والمرسوم رقم (181) لسنة 2023 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون، وكذلك تعديل بعض أحكام القانون رقم 31 لسنة 1970 بتجريم الشخصية الاعتبارية وهي من المتطلبات الرئيسية التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

4) الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في إقرار العديد من الإصلاحات في العملية الانتخابية منها المصادقة على مرسوم رقم (5) بشأن الاعتداد بالبطاقة المدنية كسجل للناخبين، والمرسوم رقم (6) بإعادة رسم الدوائر الانتخابية بإضافة مناطق سكنية جديدة لم يدرج قاطنوها ضمن قوائم الانتخابات من قبل، وأخيرا إقرار قانون المفوضية العليا للانتخابات والتي سيكون لها دور مهم في اصلاح النظام الانتخابي والدفع بتطوير العملية الديمقراطية.

5) تبني الحكومة في برنامج عملها للحوكمة المؤسسية ودعوة الجهات الحكومية إلى ضرورة التقيد بالإطار والدليل الوطني للحوكمة المؤسسية وتوجيهها إلى إصدار مدونات السلوك. (وبالرغم من هذا التوجه الحميد والذي يعد مساهمة جادة من الحكومة في السيطرة على الفساد وتعزيز التنمية إلا اننا نخشى ان عدم الجدية في تطبيق تلك التوجهات بشكل حقيقي على أرض الواقع يكون سبباً في تراجع ترتيب دولة الكويت في المؤشر خلال السنوات القادمة).

6) تفعيل دور وحدة التحريات المالية بعد إصدار مرسوم بتعيين رئيس لها في عام 2021 ونقل تبعيتها من وزير المالية الى وزير الداخلية في عام 2023 وعنايتها في الأخذ بتوصيات مجموعة العمل المالي بشأن التدابير التي ينبغي على الدول تطبيقها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكان ممكناً تحقيق نتائج أفضل في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 لو لم تقع الحالات التالية:

7) عدم التزام أغلب الجهات الحكومية في تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات، و دون وجود محاسبة حقيقية من مجلس الوزراء و الجهات الرقابية على الجهات الحكومية كان له الأثر الكبير في تفريغ القانون من محتواه و عدم تحقيق الهدف المنشود منه، و قد تلقت جمعية الشفافية الكويتية خلال عامي 2021 و 2022 و 2023 قرابة 40 شكوى من موظفي القطاع العام حول تعنت الجهات الحكومية التي يعملون بها من تمكنيهم من حقهم القانوني في الاطلاع و الحصول على المعلومات التي بحوزة تلك الجهات ، و تشير الشفافية الا ان استمرار هذا النهج قد يساهم في انخفاض ترتيب دولة الكويت بالمؤشر في السنوات القادمة.

8) ونحن نعيش السنة الاخيرة من اقرار الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد 2024/2019 لازالت جهود القائمين عليها دون المستوي المطلوب، فوتيرة الإنجاز بطيئة بسبب بيروقراطية العمل الحكومي، في حين مازالت الملاحظات حول الاداء العام للقطاع الحكومي مستمرة، وتنصح جمعية الشفافية الكويتية الى ضرورة العمل فوراً على النسخة الجديدة من الاستراتيجية 2023/2025 وفق نظام (القطاعات) تماشيا مع النماذج الدولية المعمول بها.

9) لايزال هناك غياب لنظم ومعايير الكفاءة والجدارة في الترقيات واختيار المسئولين والقيادات وتقييمهم والتجديد لهم، وضعف المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

10) ضعف تطبيقات الحوكمة، وضعف نظم إدارة المخاطر في القطاع العام، وعدم تفعيل تطبيق عدد من القوانين.

11) التضييق على منظمات المجتمع المدني وعدم دعمها وضعف الإيمان بدورها، كان له الأثر الكبير بتراجع دورها في تعزيز المساءلة المجتمعية، كما ان الكويت لا زالت تعاني الضعف في الآليات التي تشجع الناس على المشاركة في الاختيار والرقابة على الأداء البرلماني والنقص في النظم المتعلقة بالديمقراطية.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

متطلبات تحسين الشفافية والنزاهة في الكويت

بالرغم من تحسن ترتيب دولة الكويت الملفت هذه السنة في المؤشر إلا ان الضمانات الحقيقية لاستمرارية التقدم غير مطمئنة، فقد حققت دول خليجية أخرى طيلة الفترة نفسها (2003-2023) إنجازات كبيرة في مراقبة الفساد ومكافحته حتى دون اللجوء إلى إنشاء هيئات رقابية خاصة، وذلك عبر الاكتفاء بتعزيز التشريع وانفاذ القانون وتعزيز صلاحيات مؤسسات المحاسبة وتعزيز التنسيق بين المؤسسات مع وزارة العدل.

فقد مثلت تجربتا دولة قطر والامارات العربية المتحدة بين أفضل التجارب العربية في تقليص مخاطر الفساد وتعزيز مؤشرات النزاهة والشفافية، فدولة قطر أقرت قوانين لمكافحة الفساد وترسيخ الشفافية تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأقرت هيئة للرقابة الإدارية والشفافية ركزت بشكل أكبر على جانب الوقاية، مع التركيز على المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة ومكافحة الفساد، في حين أن دولة الامارات الأولى عربيا في مكافحة الفساد، لم تنشء هيئة خاصة واختارت تعزيز الشفافية بأقل التكاليف عبر زيادة الحرص على حوكمة المؤسسات الحكومية وانفاذ القوانين والعدالة وزيادة الاعتماد على رقمنة الخدمات الحكومية، كما دأبت على خفض دور المحسوبية في المجال الاقتصادي وتقليص التدخل السياسي المباشر في الرؤى التنموية وربطها بمؤسسات مستقلة.

الكويت رغم تأكيد مسؤوليها مرار عن القيام بإصلاحات من أجل زيادة الشفافية ونزاهة المعاملات في القطاع العام والخاص، الا أن تفعيل هذه الإصلاحات في الواقع يبقى انتقائياً ومحدودا وغير منتظم ومرتبط بإرادة غير راسخة بسبب ضعف الاستقرار السياسي، ورغم البنية التحتية المتطورة في القطاع الحكومي، يبقى تفعيل رقمنة المعاملات ونسبة تقدم استخدام الحكومة الالكترونية ضعيفاً مقارنة ببعض الدول التي نجحت في تحسين كفاءة الرقابة الادارية وتعزيز شفافيتها ونجاعتها من خلال الحلول المحاسبية والرقابة الرقمية.

واكتفت بعض الدول الناجحة في خفض مخاطر الفساد بتعزيز صلاحيات وتدخلات ديوان المحاسبة والنيابة العامة وزيادة انفاذ القانون والعدالة وإصلاح الوظيفة العمومية حسب الكفاءة لتتقلص مدركات الفساد الإداري والمالي تدريجياً.

وهذا يعني أن إقامة مؤسسات خاصة لمحاربة الفساد قد لا تكفي بتحسين مؤشرات النزاهة وتقليص مدركات الفساد، حيث تبقى الإرادة السياسية وانفاذ القانون والعدالة وزيادة الوعي من أهم مقومات خفض مؤشرات الفساد وتعزيز ثقافة وسلوك النزاهة، ويستوجب تعزيز عمل المؤسسات الرقابية بتفعيل إصلاحات إدارية وتقليص المحسوبية أو التدخل السياسي في الإدارة وربط نجاعتها بمؤشر الكفاءة فقط،

فوق ذلك فإن تقليص تضارب المصالح والحد من التدخل السياسي في الشأن الاقتصادي والتنموي واسنادها لأهل الكفاءة والاختصاص من شأنه أيضا الحد من شبهات الفساد كتضارب المصالح أو التربح من المناصب أو الرشوة، وفيما يلي أهم متطلبات تحسين الشفافية والنزاهة في الكويت وفقاً لوجهة نظر جمعية الشفافية الكويتية:

1. قيام هيئة العامة لمكافحة الفساد بكامل واجباتها كما رسمها قانون إنشائها.

2. الإسراع في تنفيذ المتبقي من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (استراتيجية متعطلة وغير فعالة) والاعداد للاستراتيجية الجديدة 2029/2024 (استراتيجية القطاعات) بدلا من الاستراتيجية الشمولية والتي لا تتناسب مع الواقع الكويتي.

3. إقرار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وفق معايير الكفاءة والجدارة وقواعد السلوك العام وفق المعايير الدولية.

4. تطوير الديمقراطية الكويتية لتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات المعنية بهذا الجانب، والاسراع في تشكيل المفوضية العليا للانتخابات، وإقرار اقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.

5. السماح للمجتمع المدني بالعمل بحرية وعدم التضييق عليه وتمكينه من المساهمة في دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإشراكه في «رؤية الكويت الجديدة 2035» .

6. انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات الدولية المعنية بالشفافية ومكافحة الفساد، الأمر الذي يغني التجربة الكويتية ويجعلها تبدأ من حيث وصل الآخرون، فيعزز الشفافية والنزاهة في القطاعات الكويتية المماثلة، ولكي تتعرف المنظمات الدولية المعنية على جهود الكويت في هذه المجالات، مثل:
- مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس.
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.
- مبادرة الشفافية في قطاع البناء (COST) لقطاع الأشغال والبنية التحتية.

7. إلزام الجهات الحكومية بالاهتمام بتوفير البيانات التي يتم بناء نتائج المؤشرات الدولية عليها، حيث تعكف المنظمات على البحث عن البيانات المحدثة والواضحة والتي يسهل الوصول إليها، وهو ما يؤكد أهمية قيام الإدارة العامة للإحصاء المركزي بتوفير البيانات والإحصائيات والمؤشرات بالشكل الذي تتطلبه المنظمات الدولية، ومنها مصادر مؤشر مدركات الفساد، وبالحداثة المطلوبة.

8. العمل بشكل جدي على تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي ونظام إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي من خلال تطبيق الجهات العامة للإطار الوطني لحوكمة الجهاز الإداري للدولة، والاسترشاد بدليل التدقيق الداخلي المُعد من قبل ديوان المحاسبة، وما زلنا نرى أن تطبيق الحوكمة يحتاج لجهاز مستقل يتولى الإشراف على تطبيقها في الجهات العامة حتى لا تبقى مجرد إرشادات اختيارية.

9. شفافية نظام المشتريات العامة والالتزام بتطبيق قانون المناقصات العامة، بما يحقق الشفافية والعدالة وصون المال العام.

10. إنفاذ القانون على الجميع وسرعة إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد وقضايا التعدي على المال العام والمساءلة حول ما يصدر عن الجهات الرقابية، خاصة فيما يتعلق بالهدر أو التعدي على المال العام.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

الأسئلة الواردة في مصادر مؤشر مدركات الفساد

1) إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟

2) إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟

3) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ وماهي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.

4) هل هناك أموال عامة مختلسة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟

5) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟

6) هل هناك أموال لا تخضع للمراقبة أو المساءلة؟

7) هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق؟

8) هل يتم تعيين الموظفين والمسئولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟

9) هل هناك جهاز رقابي مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة للدولة؟

10) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين المتجاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟

11) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟

12) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشاوى والممارسات الفاسدة عند مزاولة الأعمال التالية:
-الحصول على تراخيص الواردات أو الصادرات مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
-معاملات تتعلق بالمرافق العامة.
-منح العقود والتراخيص العامة (المناقصات).
-المدفوعات الضريبة.
-الحصول على أحكام قضائية.

13) مدى انتشار الفساد داخل النظام السياسي للدولة.

14) ما مدى انتشار الفساد السياسي في كافة المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضا مدى انتشاره في القطاع العام؟

15) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.

16) مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستنديا وذلك في المجالات التالية: الواردات والصادرات، المرافق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة والتراخيص، والحصول على أحكام قضائية منحازة.

17) الى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والاعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية الداخلية، وهل وسائل الاعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ ومدى احترام الحرية المدنية والحريات الخاصة والسياسية؟ ومدى السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ ومدى السماح للمجتمع المدني العمل بحرية؟

18) مدى انتشار الفساد السياسي، والذي يتضمن أنواع من الفساد تغطي مجالات ومستويات مختلفة من الفساد السياسي وتشمل الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي. كما يشمل الفساد الذي يتعلق في معظمه بالرشوة أو بسبب الاختلاس، ويتناول أيضا الفساد في أعلى المراتب في السلطة التنفيذية وفي القطاع العام ككل.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

مصادر المعلومات الـ ١٣ التي يتم الاستعانة بها لإعداد مؤشر مدركات الفساد العالمي

1. السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الأفريقي 2020 .
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان 2020.
3. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان 2022.
4. تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادي لمجموعة الإيكونيميست 2023.
5. تقرير فريدوم هاوس عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية 2021.
6. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت 2022.
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية 2023.
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية 2021.
9. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية 2021.
10. سياسة البنك الدولي القُطرية وتقييم المؤسسات 2020.
11. استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2020.
12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون 2023.
13. مشروع أنماط الديموقراطية 2021.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

13 data sources were used to construct the Corruption Perceptions Index (CPI) 2021

1. African Development Bank Country Policy and Institutional Assessment 2020
2. Bertelsmann Stiftung Sustainable Governance Indicators 2020
3. Bertelsmann Stiftung Transformation Index 2022
4. Economist Intelligence Unit Country Risk Service 2021
5. Freedom House Nations in Transit 2021
6. Global Insight Country Risk Ratings 2020
7. IMD World Competitiveness Center World Competitiveness Yearbook Executive Opinion Survey 2021
8. Political and Economic Risk Consultancy Asian Intelligence 2021
9. The PRS Group International Country Risk Guide 2021
10. World Bank Country Policy and Institutional Assessment 2020
11. World Economic Forum Executive Opinion Survey 2020
12. World Justice Project Rule of Law Index Expert Survey 2020
13. Varieties of Democracy (V-Dem v. 11) 2021

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

ترتيب دول العالم – مؤشر مدركات الفساد 2023

Country / Territory	CPI score 2023
Denmark	90
Finland	87
New Zealand	85
Norway	84
Singapore	83
Sweden	82
Switzerland	82
Netherlands	79
Germany	78
Luxembourg	78
Ireland	77
Canada	76
Estonia	76
Australia	75
Hong Kong	75
Belgium	73
Japan	73
Uruguay	73
Iceland	72
Austria	71
France	71
Seychelles	71
United Kingdom	71
Barbados	69
United States	69
Bhutan	68
United Arab Emirates	68
Taiwan	67
Chile	66
Bahamas	64
Cabo Verde	64
Korea, South	63
Lithuania	61
Portugal	61

Country / Territory	CPI score 2023
Latvia	60
Saint Vincent and the Grenadines	60
Spain	60
Botswana	59
Qatar	58
Czechia	57
Dominica	56
Italy	56
Slovenia	56
Costa Rica	55
Saint Lucia	55
Poland	54
Slovakia	54
Cyprus	53
Georgia	53
Grenada	53
Rwanda	53
Fiji	52
Saudi Arabia	52
Malta	51
Mauritius	51
Croatia	50
Malaysia	50
Greece	49
Namibia	49
Vanuatu	48
Armenia	47
Jordan	46
Kuwait	46
Montenegro	46
Romania	46
Bulgaria	45
Sao Tome and Principe	45
Jamaica	44

Country / Territory	CPI score 2023
Benin	43
Ghana	43
Oman	43
Senegal	43
Solomon Islands	43
Timor-Leste	43
Bahrain	42
China	42
Cuba	42
Hungary	42
Moldova	42
North Macedonia	42
Trinidad and Tobago	42
Burkina Faso	41
Kosovo	41
South Africa	41
Vietnam	41
Colombia	40
Côte d'Ivoire	40
Guyana	40
Suriname	40
Tanzania	40
Tunisia	40
India	39
Kazakhstan	39
Lesotho	39
Maldives	39
Morocco	38
Albania	37
Argentina	37
Belarus	37
Ethiopia	37
Gambia	37
Zambia	37

Country / Territory	CPI score 2023
Algeria	36
Brazil	36
Serbia	36
Ukraine	36
Bosnia and Herzegovina	35
Dominican Republic	35
Egypt	35
Nepal	35
Panama	35
Sierra Leone	35
Thailand	35
Ecuador	34
Indonesia	34
Malawi	34
Philippines	34
Sri Lanka	34
Turkey	34
Angola	33
Mongolia	33
Peru	33
Uzbekistan	33
Niger	32
El Salvador	31
Kenya	31
Mexico	31
Togo	31
Djibouti	30
Eswatini	30
Mauritania	30
Bolivia	29
Pakistan	29
Papua New Guinea	29
Gabon	28
Laos	28

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

Country / Territory	CPI score 2023
Mali	28
Paraguay	28
Cameroon	27
Guinea	26
Kyrgyzstan	26
Russia	26
Uganda	26
Liberia	25
Madagascar	25
Mozambique	25
Nigeria	25
Bangladesh	24
Central African Republic	24
Iran	24
Lebanon	24
Zimbabwe	24
Azerbaijan	23
Guatemala	23
Honduras	23
Iraq	23
Cambodia	22
Congo	22
Guinea-Bissau	22
Eritrea	21
Afghanistan	20
Burundi	20
Chad	20
Comoros	20
Democratic Republic of the Congo	20
Myanmar	20
Sudan	20
Tajikistan	20
Libya	18
Turkmenistan	18
Equatorial Guinea	17
Haiti	17
Korea, North	17
Nicaragua	17
Yemen	16
South Sudan	13
Syria	13
Venezuela	13
Somalia	11

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

يناير 2024